النون وفتحها وكسر الفا فيهما والضم افصح واما الحايض
فيقال فيها نفست بضم النون وكسر الفا لا غير ذكره في
المجموع وأكثره ستون يوما بليليها وغالبه اربعون
يوما بليليها اعتبارا بالوجود في الجميع كما مر في الحيض
واما خبر ابي داود عن ام سلمة كانت النفساء تجلس على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعين يوما فلا دلالة فيه
على نفي الزيادة او محمول على الغالب واختلفوا في اول ما يقبل بعد
خروج الولد وقبل اقل الطهر فاوله فيما اذا اخر حيض وجد
عن الولادة من الخروج لا منها وهو ما صححه في التحقيق
وموضع في المجموع عكس ما صححه في اصل الروضة وموضع
اخر من المجموع وقضية الاخذ بالاول ان زمن النقا لا يحسب
من الستين لكن صرح البلقيني بخلافه فقال ابتدا الستين
من الولادة وزمن النقا لا نفاس فيه وان كان محسوبا من
الستين ولعل مراده من حقق هذا اه ومقتضى هذا انه يلزمها
قضاء ما فاتها من الصلوات المفروضة في هذه المدة ومقتضى
قول النووي انها اذا ولدت ولم تر دما فانها تطهر صومها انه
لا يسعه ثم رايته الاذرعي صرح بهما قبل غسلها
فسأله السلطان في المجموع وعلى هذا يحل للزوج ان يستمتع بها قبل غسلها
فاجاب بذلك فقال له اما في الصوم فنعم كما صححه النووي في باب الصيام انه ينقطع بهما
كما يقع في الحيض لكن قد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم افعل
ذلك واما الصوم فلم يثبت امر
ان فلم يلزمها عندي القضاء
وعندها الاصح فاذا
خرجت لبته واذا خرج ثم
جف لبته فراوده السلطان
فاجاب بما مشى من ان المال علم
برضاه اه

قوله الصملوكي وكان
خرج لنا ظرفا امام
الحرمين لاثبات الحق
بالادلة فلقبه السلطان
ان يوما وهو قول ابي
حنيفة بلا برذعة و
لا بسه ثوب امراته الا بعد خمسة عشر يوما فاكثر فلا نفاس لها اصلا على الاصح

من سرته لان فمه مسدود
بثوبه
انته تشويهم

كما جا في الحديث الصحيح والولد يتغذى بدم الحيض وخرج فلا
يجتمع الدم من حين النفخ لكونه غذا الولد واما يجتمع في المدة
التي قبلها وهي اربعة اشهر واكثر الحيض خمسة عشر يوما
فيكون اكثر النفاس ستين واقل زمن الطهر الفاصل بين
الحيضتين خمسة عشر يوما لان الشهر غالبا لا يخلو عن
حيض وطهر واذا كان اكثر الحيض خمسة عشر يوما لزم ان
يكون اقل الطهر كذلك وخرج بقوله بين الحيضتين الطهر بين
الحيض والنفاس فانه يجوز ان يكون اقل من ذلك سواء تقدم
الحيض على النفاس اذا قلنا ان الحامل تحيض وهو الاصح
تاخر عنه وكان طروه بعد بلوغ النفاس اكثره كما في المجموع
اما اذا طرا قبل بلوغ النفاس اكثره فلا يكون حيضا الا اذا
فصل بينهما خمسة عشر يوما ولا حد لاكثره اي الطهر
بالاجماع فقد لا تحيض المراة في عمرها الا مرة وقد لا تحيض
اصلا واقل زمن اي سن تحيض فيه المراة وفي بعض النسخ
الجارية تسع سنين قمرية كما في المحرر ولو ببلاد الباردة
للوجود لان ما ورد في الشرع ولا ضابط له شرعي واللغوي
يتبع فيه الوجود كالقبض والحرز قال الامام الشافعي رضي
الله تعالى عنه اعجل من سمعت من النساء يحضن نساء تهامة
يحضن لتسع سنين اي تقريبا لا تحديدا فيتسامح قبل تمامها
بما لا يسع حيضا وطهرا دون ما يسعهما ولو رات الدم اياما
بعضها قبل زمن الامكان وبعضها فيه جعل الثاني حيضا
ان وجدت شروطه المارة ولا حد لاكثره اي السن لجواز
ان تحيض اصلا كما مر واقل زمن الحمل ستة اشهر ولحظتان
لحظة للوطي ولحظة للوضع من امكان اجتماعهما بعد عقد النكاح
واكثره اي زمن الحمل اربع سنين وغالبه تسعة اشهر للاتفاق

فرع يتصور كون الطهر
بين نفاسين اقل من خمسة
عشر يوما بان ولدت فوطيها
ثم استمر الدم الا اثنين ثم رات
طهرا بعد اثنين علقة انته
تشويهم

واما اذا كان لها حيض
يرجع له مثل الايام الماضية
ان كان او صار احد لزوجها
وعبده وولده كنيره حمل
عليه الحمام ومثل الذي
كالزرع والقيء والبطيخ
والقثاء والخيار وغيره كل
بالوزن انته تشويهم
قوله ولو الاول ان يازن
بالقاف لانه تقدم قريبا مسيل فتوله
ما يسعهما اه
زيادة يوم يرجع
اقل من يوم
انته تشويهم

Copyright Protected Material